

الرافد في علم الأصول

[272] من المضاف والمضاف إليه على جزء من المعنى بنحو تعدد الدال والمدلول، ويقابله قولنا " زيد " حيث لا يدل جزء اللفظ هنا على جزء المعنى، ولذلك يعد مفردا لا مركبا. والسؤال المطروح هو: هل أن هذا المعنى من التركيب متحقق في المشتق أم لا ؟ وقد يقال في الجواب: نعم هذا التركيب صادق على المشتقات أيضا، وتقريب ذلك: أن علماء الاصول قالوا بأن المشتقات مشتملة على وضعين، وضع شخصي لموادها ووضع نوعي لهيئاتها، فمثلا بالنسبة للفظ (ضارب) قد وضعت مادته وضعا شخصيا لطبيعي الحدث المعين ووضعت هيئته - وهي هيئة فاعل - لمن صدر منه هذا الحدث، فهناك وضعان وضع شخصي للمادة ووضع نوعي للهيئة، سواء كان السبب في تحقق الهيئة هو زيادة الحروف نحو (ضارب) و (ضارب) أو تغير الحركات نحو (ضرب) و (ضرب) بالمبني للفاعل والمبني للمفعول. وبناء على ما ذكر - من تعدد الوضع في المشتقات - يكون المشتق مركبا من جزئين مادة وهيئة وكل واحد منهما يدل على جزء المعنى، فإن المادة تدل على طبيعي المعنى والهيئة تدل على كلفيته. ولكن الصحيح عدم شمول هذا المعنى من التركيب للمشتقات، وبيان ذلك بصياغتين: أ - إن المقصود بالجزء في تعريف المركب هو الجزء العرفي لا الجزء التحليلي، ولا يعد الملفوظ جزءا عرفيا حتى يكون لفظا مستقلا يمكن لحاظه دالا على جزء المعنى مستقلا عن الجزء الآخر كما في (غلام زيد) ولذلك نرى الرضي (ره) في شرح الوافية يضيف قيد التعقب في التعريف، فيقول: " المركب ما يدل جزءه المتعقب بلفظ على جزء المعنى " ليفيد أن المراد بالجزء هو الجزء
